الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

معالي السيد/ سمير عبيد

وزير التجارة وتنمية الصادرات بالجمهورية التونسية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (114)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 5 سبتمبر/ أيلول 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي السادة الوزراء،

أصحاب السعادة السادة المندوبون الدائمون والسفراء،

سعادة السفير علي المالكي، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية،

حضرات السيدات والسادة أعضاء الوفود،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني في مستهل اجتماع هذه الدورة أن أتقدم إلى أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود والمشاركين في اجتماعات المجلس في دورته (114) على المستوى الوزاري بخالص التحية والتقدير، وأود أن أعبر عن اعتزازي بالمشاركة معكم في هذا اللقاء الذي يمثل موعداً دورياً مهماً لتعزيز ومتابعة تقدم التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، وعلاقات التعاون مع شركاء الدول العربية على المستوى الإقليمي والدولي.

كما أود بهذه المناسبة أن أهنئ دولة الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة الدورة الحالية للمجلس، متمنياً لها التوفيق، ومثمناً التوجهات التي تفضل بها معالي الوزير في كلمته الافتتاحية، وأن أتقدم بالشكر إلى المملكة الأردنية الهاشمية التي ترأست أشغال الدورة السابقة للمجلس، وأن أُثمّن ما بذلته من جهود طيلة رئاستها لدورة المجلس.

والشكر موصول للأمانة العامة لجامعة الدول العربية على الجهود المبذولة في الإعداد والتحضير لهذا الاجتماع، متمنياً للجميع دوام التوفيق والنجاح.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الكرام،

يأتي اجتماعنا اليوم في ظل ظروف عربية وإقليمية ودولية دقيقة، وضعت العمل العربي المشترك من مختلف جوانبه أمام رهانات وتحديات كبيرة، الأمر الذي يستوجب منا مزيداً من التكاتف ومضاعفة الجهود لمجابهتها والحيلولة دون تعمق آثارها على المنطقة.

وأشير هنا أولاً وبوجه خاص إلى العدوان الغاشم وسياسات القتل الممنهج والتجويع والتهجير التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة منذ ما يزيد عن 10 أشهر في ظل عجز دولي شجّع الاحتلال على التمادي في عدوانه على الشعب الفلسطيني في القطاع وفي الضفة الغربية.

وإذ نثمّن قرار القمة العربية الأخيرة بالمنامة بشأن خطة الاستجابة الطارئة للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لعدوان قوات الاحتلال على دولة فلسطين، بناء على المقترح المرفوع من مجلسنا إلى القمة، فإننا مدعوون إلى مزيد العمل وبذل جهود أكبر لدعم صمود الشعب الفلسطيني الأبيّ على أرضه، وتخفيف معاناته اليومية.

ثانياً: الأزمات الدولية المتواترة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة العربية، والتي كانت لها آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ولاسيما آثارها على النشاط الاقتصادي وعلى تدفقات التجارة والاستثمار وفرص العمل، بالإضافة إلى تزايد عدد اللاجئين والنازحين والفقراء.

ثالثاً: تأثيرات التغيرات المناخية على المنطقة العربية لا سيما الجفاف وندرة المياه، وهو ما يهدد الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي لدولنا. لذلك أنا متفق مع معالي الوزير – رئيس الدورة الحالية، في العمل على تصور سياسات جديدة للتنمية الاقتصادية والاستثمار المباشر في الاقتصاديات العربية.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الكرام،

إن هذه التحديات تُحتّم علينا اليوم ضبط أولويات وبرامج عملنا لمجابهتها والمضي قدماً نحو مزيد من التكاتف والتنسيق والتكامل والاعتماد على قدراتنا الذاتية وتثمين ما تزخر به بلداننا العربية من موارد ومقدرات كبيرة تضمن، في حال حسن توظيفها، توفير العيش والرخاء لشعوبها.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الكرام،

إن الجمهورية التونسية حريصة على دعم الجهود المشتركة باتجاه مزيد تعميق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي والارتقاء به إلى مستويات أرفع، وعلى تعزيز مواكبة آليات العمل العربي المشترك للتطورات والمتغيرات على المستويين الإقليمي والدولي بما يسهم في فتح آفاق تنموية جديدة للدول العربية.

وأود في هذا السياق التأكيد على أهمية تدعيم ركائز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك اتساقاً مع ما هو معمول به في الترتيبات الإقليمية المماثلة، من أجل تدعيم الشراكات والارتقاء

بالتجارة العربية البينية وتخفيض تكاليف التجارة وتعزيز فرص التكامل للنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

ولا يفوتني التأكيد على أهمية حشد جهودنا المشتركة لتجسيد ما أقرته القمم العربية من مبادرات وبرامج تتعلق بمجالات حيوية للتعاون العربي تخص استدامة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية العربية المستدامة والأمن المائي العربي والطاقة والطاقات المتجددة، ومشاريع الربط بالطرقات والسكك الحديدية والربط الكهربائي والعناية بالفئات الاجتماعية الضعيفة.

وإن مختلف ما تقدمت به بلادي من مبادرات ومقترحات مشاريع سواء على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو القمم العربية كان محورها دوماً بناء فضاء اقتصادي عربي متكامل، وتعزيز مسارات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنموي بين الدول العربية، واقتراح حلول للتحديات الإنمائية المشتركة من شأنها المساعدة في مجابهة واحتواء التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للأزمات التي نواجهها.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الكرام،

في ختام هذه الكلمة الموجزة، أجدد تقديري إلى معالي السيد الأمين العام للجامعة، وإلى مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك على جهودهم للارتقاء بهذا العمل، شاكراً لكم حسن إصغائكم، ومتمنياً لأعمالنا كل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.